

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مؤسسة النقد العربي السعودي

المركز الرئيسي

مكتب

وكيل المحافظ للرقابة

مؤسسة النقد العربي السعودي



41033191

10/05/1441

بدون

الرقم :
التاريخ :
الملحقات :

الرقم :

الملحقات :

- بـ ٢٠٨ -

تعيم

المحترمون

السادة /

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الموضوع: تعيين بريد إلكتروني خاص لاستلام قرارات مؤسسة النقد العربي التنفيذية أو الجزائية وتحديث العنوان البريدي للمؤسسات المالية.

أشير إلى دور مؤسسة النقد العربي السعودي الرقابي والإشرافي على المؤسسات المالية الخاضعة لإشرافها استناداً إلى الصلاحيات المنوحة لها بموجب نظام مراقبة البنوك الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٣٢/م) وتاريخ ١٤٨٦/٢٢ هـ، ونظام مراقبة شركات التأمين التعاوني الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٥١/م) وتاريخ ١٤٢٤/٦/٢ هـ، ونظام مراقبة شركات التمويل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١٣٥٧) وتاريخ ١٤٣٣/٨/١٣ هـ، والقواعد المنظمة لمزاولة أعمال الصرافة الصادرة بقرار وزير المالية رقم (١٤٣٢) وتاريخ ١٤٣٢/٥/١ هـ. وإلى عزم المؤسسة بتعيين وسائل تواصل مع المؤسسات المالية التي تخضع لإشرافها لضمان تبليغ قراراتها التنفيذية والجزائية.

وبناءً عليه، يجب على جميع المؤسسات المالية الخاضعة لإشراف المؤسسة خلال خمسة عشر يوم عمل من تاريخه، تعيين عنوان بريد إلكتروني خاص باستلام قرارات المؤسسة التنفيذية/الجزائية يرتبط مباشرةً برئيس مجلس الإدارة أو مجلس المديرين والرئيس التنفيذي أو المدير العام ومدير الالتزام – وفق شكل الشركة النظامي -. كما يجب على المؤسسات المالية تزويد المؤسسة بالعنوان البريدي المحدث وبيانات التواصل الخاصة بالرئيس التنفيذي أو المدير العام ومدير الالتزام من خلال البريد الإلكتروني (EnforcementFollowup@SAMA.GOV.SA)

وتود المؤسسة التنويه إلى أن مسؤولية متابعة ما يرد إلى العنوان البريدي والبريد الإلكتروني من قرارات وما يتربى عليها من آثار يقع على عاتق المؤسسات المالية وإدارتها العليا، وأنه يجب إشعار المؤسسة كتابياً على البريد الرسمي والبريد الإلكتروني عن أي تحديات على تلك العناوين، وألا تكون تلك العناوين نافذة في مواجهة المؤسسة إلا بعد شهر من تاريخ الإشعار. كما تؤكد المؤسسة أنها ستتخذ كافة الإجراءات النظامية حيال المؤسسات المالية غير المرتزمة بمضمون هذا التعليم.

وتقبلوا تحياتي، ..

فهد بن إبراهيم الشري

وكيل المحافظ للرقابة

محمد

كشو

نطاق التوزيع:

- البنوك والمصارف العاملة في المملكة

- شركات التمويل، وإعادة التمويل العاملة في المملكة.

- الشركات العاملة في قطاع التأمين في المملكة.

- شركات ومؤسسات الصرافة العاملة في المملكة فئة (أ.ب.)